المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ٢ فبراير ١٩٩٢

من قريـــب

معتقل الشريف !!

الاســتاذ .....

تناولت مشكوراً موضوع شركات توظيف الاموال وتساءلت متى ينتهى المسلسل ؟ وكعادتى العادة فلن يجيبك مسئول واحد عن هذا التساؤل فإن الصمت اصبح سمة وشعاراً لهذه الحكومة التى تحركت فقط لغلق هذا الفم الذى ابتلع مدخرات الشعب ثم نامت مطمئنة ليسهر المودعون هماً وكمداً .

اننى ادعوك يا سيدى لزيارة معتقل الشريف بصحراء جسر السويس لترى بنفسك عشرات الآلاف من المعذبين الذين ضاعت حقوقهم وتسمع بأذنك صراخ اليتامى والأرامل والمرضى وذوى الحاجة .

لقد وفق الشريف أوضاعه طبقاً للقانون هو حبر على ورق يحمل رقم ١٤٦ صدر فى عام مشئوم هو ١٩٨٨ وقام بتسليم مودعيه صكوكاً لسداد راس المال خلال أربع سنوات دون اى عائد مع ان شركاته تعمل ولم تتوقف كغيرها . وبذلك سمحت له الحكومة ممثلة فى هيئة سوق المال الموقرة بإبتلاع ارباح المودعين اربع سنوات كاملة ولايخفى على سيادتكم ان العائد السنوى لهذه المدخرات يقدر بالملايين .

ومع ذلك توقف عن صرف الكوبونات المستحقة السداد وتعبنا من الشكوى لهيئة سوق المال المخونة قانوناً والتى تقف عاجزة امامه ولاتستخدم كل نصوص القانون معه وتغض بصرها عن عدم صهور ميزانيته طوال اربع سنوات بغية ابتلاع الارباح . ولاندرى سبباً لكل هذا التدليل والصمت القاتل ؟

إن لدى الشريف اصولا هى فى الحقيقة ملك المودعين لكن هيئة سوق المال تساعده على امتلاكها دون مقابل ظاهر فمن ارباح المودعين يسدد راسمالهم وذلك إذا ماسمحت له السيولة وإلا فله حرية التقسيط المريح للكوبون الواحد او التوقف نهائياً دون محاسبة او مساءلة .

إذا كانت الحكومة حقيقة تريد الحل فإن هذه الاصول تزيد فى قيمتها عن جملة المدخرات فلماذا لاتتكلف البنوك لتخصيص قرض يضمن هذه الاصول ويتم الصرف للمودعين عن طريقها او يتم بيع جزء من هذه الاصول فى مزاد علنى يكفى لسداد المدخرات او يمنح المودعون اسهماً فى هذه الشركات ؟

ويبدو انه لن تكون هناك نهاية لهذا المسلسل ولن يتم صرف الكوبونات المتأخرة ولن تظهر ميزانيات السنوات الاربع الماضية لابتلاع الارباح وليضرب المودعون رؤوسهم فى الحائط وليصرخوا باعلى الاصوات ولتكتب الصحف مانشاء فقد تباعدت المسافة بيننا وبين نوابنا الأفاضل بعد ان أوصلناهم إلى قبة المجلس ليكون لهم حق المساءلة والاستجواب .

عبدالرحمن سلام
احد الضحايا المعذبين

●● مازال هناك امل فى ان تنتزع حكومة عاطف صدقى ماوعدت به اخيراً . بان تتولى بيع اصول شركات توظيف الأموال ورد حقوق المودعين . وعلى الرغم من انه لايبدو ان ثمة دراسات جادة قد اجريت لتنفيذ هذا الوعد . فلن يضيع حق وراءه مطالب .

سلامة أحمد سلامة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية